العدد 1830 - السنة السابعة
الثلاثاء 8 جمادى الأخرة 1435 - الموافق 8 أبريل 2014
Tuesday 8 April 2014 - No.1830 - 7th Year

أغلقت على ارتفاع في مؤشراتها الثلاثة

البورصة تنهي الجلسة مرتفعة وسط إقبال على الأسهم القيادية

■ المستثمرون المحليون وغير الكويتيين بدأوا يعيدون استثمار أموالهم من أسواق المال الخليجية إلى السوق المحلي

■ سيطرت حالة الترقب من مديري المحافظ المالية المؤثرة والصناديق الاستثمارية بسبب الغياب المتعمد من صناع السوق

استمرار تدني قيمة التداول

■ الضغوط البيعية كانت حاضرة وهو ما ترجمته وافرزته حالة استمرار تدني السيولة النقدية

■ وسط غياب التركيز على الأسهم الشعبية برزت «الكبيرة» في قطاعات الاستثمار والعقارات وهو ما عكسته اوامر «المحافظ المالية»

انتهت جلسة سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» أمس على ارتفاع بسبب شراء الاسهم القيادية والعزوف عن الرخيصة ليستكمل السوق وتيرة الارتفاعات رغم الضغوط وعمليات جني الارباح والتجميع على الاسهم التي تضخمت سعريا بفعل المضاربات.

وشهدت المؤشرات الرئيسية الثلاثة لا سيما الوزني الذي بلغ مستوى فوق الـ500 نقطة وهو ما يشير الى ان الاسهم القيادية للسوق باتت استثمارية اكثر منها مضاربية والى ان المستثمرين المحليين وغير الكويتيين بداوا يعيدون استثمار اموالهم من اسواق المال الخليجية الى السوق الكويتية.

وكان لافتا في جلسة التحرك القوي في فترة المزاد الذي طال أحد اكبر اسهم الخدمات الوجستية علاوة على القطاع البنكي وسط اداء متذبذب على اداء اسهم الشركات الرائدة في حين ظهرت جرعة تكثيف النشاط على الاسهم الرخيصة وسيطرت حالة وتيرة الترقب من جانب بعض مديري المحافظ المالية المؤثرة والصناديق الاستثمارية التي تضغط على السوق بسبب الغياب المتعمد من صناع السوق.

وعلى الرغم من الاداء الذي اتسم بالفتور في بداية الجلسة فان الضغوط البيعية كانت حاضرة وهو ما ترجمته وافرزته حالة استمرار تدني السيولة النقدية المتداولة يوميا في السوق والتي تشهد تناقصا تدريجيا.

ووسط غياب التركيز على الاسهم الشعبية برزت الاسهم الكبيرة في قطاعات الاستثمار والعقارات مجددا وهو ما عكسته اوامر مديري المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية اضافة الى المتداولين الافراد.

ويتوقع ان تشهد باقي جلسات الاسبوع المزيد من عمليات التجميع وجني الارباح والدخول على اسهم جديدة بسبب موجة التفاؤل التي سادت اوساط بعض المتداولين بعد تحقيق اسهم شركات احد كبريات المجموعات المسيطرة على منوال السوق نتائج مالية جيدة عن عام 2013.

يذكر ان المؤشر السعري للبورصة ارتفع 16.7 نقطة ليغلق عند مستوى 7599.9 نقطة وبلغت القيمة النقدية نحو 34.8 مليون دينار تمت عبر 4799 صفقة نقدية وكميات اسهم بلغت نحو 187.2 مليون سهم.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على ارتفاع في المؤشر السعري بواقع 16.73 نقطة والوزني بـ4.82 نقطة و«كويت 15» بواقع 9.58 نقطة.

وبلغت القيمة المتداولة للاسهم عند الاغلاق حوالي 34.8 مليون دينار في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 187.2 مليون سهم وبعدد صفقات بلغت 4799 صفقة.

وجاءت اسهم شركات «تمويل خليج» و «التخصيص» و «الامتياز» و «اجيليتي» و «الديره» الاكثر تداولا في حين جاءت اسهم شركات «نور» و «المصالح ع» و «تجاري» و «اجوان» و «المركز» الاكثر ارتفاعا.

وعلى الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني تعاملاته على ارتفاع نسبته 0.97 في المئة ليغلق عند مستوى 500.40 نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاء على ارتفاع بنسبة 0.79 في المئة مغلقا عند مستوى 1228.47 نقطة ومكاسب 9.58 نقاط.

وفي تعليقها على اداء جلسة قالت «آية غادر» محلل مالي بشركة كفيك للوساطة المالية أن هناك حالة من التفاؤل داخل السوق الكويتي بالنتائج المالية للربع الأول من العام الجاري، أدت إلى استمرار البورصة في تحقيق المكاسب وجعلتنا نشاهد اللون الأخضر على مدار أربعة جلسات متتالية، وكان ارتفاع المؤشرات الثلاثة مصحوبا بنمو في قيم التداول.

وأشارت إلى أن هناك تفاؤل تحديدا بنتائج قطاع البنوك، ولاحظنا النشاط على القطاع خلال التعاملات مدفوعا بالأخبار التي تفيد إلى ارتفاع الفوائد في البنوك الدولة وفي الأسواق المجاورة، والذي سيؤدي إلى ارتفاع الفوائد بالبنوك المحلية، أيضا هناك مشاريع تنموية بالكويت ساعدت على هذه الارتفاعات التي نلاحظها في البورصة.

تباين التداولات

شهدت تعاملات تباين في حركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام متراجعة إلى 192.5 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 197.6 مليون سهم في الجلسة السابقة بتراجع نسبته 2.6 في المئة.

أما عن قيم التداول فقد جاءت مرتفعة لتبلغ 35 مليون دينار، مقابل 29.8 مليون دينار في الجلسة الماضية بنمو نسبته 17.4 في المئة.

وجاءت الصفقات على مرتفعة 4946 الف صفقة مقارنة مع عدد صفقات بلغ 4757 الف صفقة كانت في الجلسة الماضية لتكون الصفقات قد ارتفعت بنسبة 4 في المئة

على رأس القيم

استطاع سهم «تمويل خليج» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 16.9 مليون سهم تقريباً جاءت بتنفيذ 231 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 938.3 مليون دينار، مع استقرار السهم عند مستوى 55 فلس.

أما عن قيم التداول فقد تصدرها سهم «اجيليتي» بقيم تداول بلغت 7.1 مليون دينار، وأحجام 8.9 ملايين سهم من خلال 127 صفقة. وقالت غادر أنه كان هناك تداول جيد على بعض الأسهم والتي أسهمت في ارتفاعات ، مثل سهم «بيت التمويل الكويتي» كان عليه تداولات ملحوظة وأرجعت ذلك إلى التفاؤل بمجلس إدارة الشركة الجديد، كذلك سهم «أغذية» كانت التداولات عليه جيدة وذلك بعد أن حققت أعلى مبيعات في تاريخها بلغت 876 مليون دينار، أيضا حققت الشركة نمو في أرباحها بنسبة 10 في المئة مقارنة مع العام 2012، وخفضت المديونية بنسبة 9 في المئة.

متصدر التراجعات

تصدر سهم «نور» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 6.9 في المئة بإغلاقه عند مستوى 154 فلس، تلاه سهم «المصالح ع» بنسبة 76 في المئة وسعر 83 فلس، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «تجاري» بارتفاع 6.3 في المئة وسعر 840 فلس. أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «استهلاكية» بنسبة تراجع 22.4 في المئة ليغلق عند مستوى 104 فلوس تلاه سهم «كامكو» بانخفاض نسبته 7.8 في المئة بإغلاقه عند مستوى 118 فلس، وكذلك سهم «لؤلؤة» تراجع بنسبة 4.2 في المئة ، ومستوى سعري 23س فلس. وتتوقع غادر أن تشهد الفترة القادمة حالة من الترقب مصحوبة بنوع من التفاؤل داخل السوق بنتائج البرع الأول من العام الجاري، ومن الممكن أن نشهد عمليات جني صحية عادية.

قطاعات ترتفع

وبالنسبة لأداء قطاعات السوق فقد غلب عليها اللون الأخضر، حيث ارتفعت مؤشرات 7 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة، وقد تصدر هذه الارتفاعات قطاع «البنوك» بارتفاع نسبته 1.3 في المئة ، تلاه قطاع «سلع استهلاكية» بمكاسب 0.9 في المئة ، وحل ثالثا قطاع «خدمات مالية» بنمو 0.6 في المئة ، وعن التراجعات فقد بلغ عددها 3 قطاعات بصدارة «خدمات استهلاكية» الذي تراجع بنسبة 0.11 في المئة ، تلاه قطاع «الصناعة» بخسائر 0.06 في المئة ، وحل ثالثا قطاع «العقارات» بتراجع 0.05 في المئة ، واستقر قطاع «ادوات مالية»، وقطاع «منافع»، وقطاع «التأمين»، وقطاع «النفط والغاز».

بن جاسم آل ثاني: الناتج المحلي لقطر يسجل 737 مليار ريال في 2013

قال وزير الاقتصاد والتجارة القطري الشيخ احمد بن جاسم آل ثاني ان إجمالي الناتج المحلي لقطر في عام 2013 قد قارب 737 مليار ريال قطري. «الدولار يساوي نحو 3ر64 ريال» وأوضح وزير الاقتصاد والتجارة القطري خلال كلمة له في افتتاح أعمال الدورة الاولى للجنة القطرية – البرتغالية المشتركة امس ان نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي قد بلغت 5ر6 في المئة وهو ما يجعل دولة قطر ضمن أسرع الاقتصادات نموا في العالم.

وأضاف ان التبادل التجاري بين قطر والبرتغال يقدر بحوالي 676 مليون ريال قطري في عام 2013 مبينا ان هذا الحجم ما يزال دون طموحات الطرفين وهو ما يؤشر لضرورة بذل المزيد من الجهد للتوسع في التبادل التجاري وفتح مزيد من الفرص الاستثمارية عن طريق تعزيز العلاقات بين الطرفين عبر غرف التجارة والصناعة وتبادل زيارات رجال الاعمال.

وأكد ان العلاقات القطرية – البرتغالية علاقات صداقة راسخة ومتطورة وذلك بفضل القيادة في البلدين وحنكتهما الدائم على توسيع آفاق التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار بشكل عام وعلى مستوى قطاع الاعمال بشكل خاص.

وبين ان ما وقعته قطر من اتفاقيات في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ومذكرات التفاهم مع الجانب البرتغالي تعكس ما لدى البلدين من امكانات ضخمة

أحمد بن جاسم آل ثاني

تتيح لهما توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري واستغلال هذه الامكانات بالشكل الامثل الذي يرقى لتطلعات شعوب ومسؤولي الجانبين. وأوضح ان الاقتصاد القطري اقتصاد واعد حيث تعمل دولة قطر على ان تكون قادرة بحلول العام 2030 على المساهمة الفاعلة في الاقتصاد العالمي بشكل عام والتجارة الدولية بشكل خاص من خلال اقتصاد متنوع لا يعتمد فقط على النفط والغاز.

وأكد على المرونة التي تتمتع بها القوانين القطرية بجانب الحوافز التي تقدم للمستثمرين المحليين والاجانب والسماح لرأس المال الأجنبي بالمساهمة في استثمارات الشركات بمعدل 49 في المئة بجميع القطاعات مشرا الى امكانية الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة بالمساهمة بنسبة 100 في المئة ببعض القطاعات ذات الاولوية.

«بنك الائتمان»: قيمة القروض العقارية المقررة بمارس الماضي بلغت 30.5 مليون دينار

اظهرت احصائية اصدرها بنك الائتمان الكويتي ان قيمة القروض العقارية المقررة في شهر مارس الماضي بلغت 30.5 مليون دينار موزعة على 690 قرضا فيما بلغت قيمة المنصرف من القروض في الشهر ذاته نحو 22 مليون دولار.

وقالت الاحصائية التي خص بها بنك الائتمان الكويتي وكالة الانباء الكويتية «كونا» ان هذه القروض توزعت على 42 قرضا بغرض «بناء قسائم خاصة» بلغ المقرر منها 4.2 مليون دينار وصرف على هذا البند في الشهر المذكور حوالي 1.6 مليون دينار في حين بلغ عدد القروض لغرض «بناء قسائم حكومية» 300 قرض بقيمة 20.9 مليون دينار بلغ المنصرف على هذا البند منها نحو 13.3 مليون دينار.

واوضحت ان عدد القروض المقررة ل «شراء بيوت» بلغ في مارس الماضي 57 قرضا بقيمة 3.5 ملايين دينار كويتي صرف منها حوالي ثلاثة ملايين في حين بلغت القروض المقرر لـ«السكن الخاص» اربعة قروض بقيمة 164.8 الف دينار صرف منها 157.6 الف دينار فيما بلغت قيمة القروض المقررة لـ«بيوت الحكومية» 73 قرضا بقيمة 1.6 مليوني دينار صرف على هذا البند خلال الشهر المذكور حوالي مليوني دينار.

وذكرت الاحصائية ان عدد القروض لفئة «قروض ومنح بيوت خرسانية» بلغ ثلاثة قروض ومنح بقيمة 25 الف دينار المنصرف منها 24.5 الفا في حين بلغ عدد القروض العقارية المقدمة لفئة «منح ذوي الاعاقة» في شهر مارس الماضي 211 قرضا ومنحة بقيمة 1.8 مليون دينار صرفت بالكامل.

وعن قروض المحفظة اظهرت ان 51 قرضا قدمت بهدف التوسعة والترميم بقيمة 489.5 الف دينار فيما ذهب قرض واحد بغرض التوسعة بقيمة 10 الاف دينار صرف منها خمسة الاف في حين

صورة ضوئية لمعاملات البنك

قدمت المحفظة 14 قرضا بهدف الترميم بقيمة 152 الف دينار صرف على هذا البند 177.3 الف دينار.

يذكر ان قيمة القروض المقررة التي قدمها بنك الائتمان الكويتي في شهر فبراير الماضي بلغت 23 مليون دينار.

خلال كلمة في الجمعية العادية وغير العادية

البحر: 34 مليون دينار إجمالي أقساط التأمين التي تم الاكتتاب بها في «الكويتية للتأمين»

قال الرئيس التنفيذي لشركة «الكويت للتأمين» علي البحر ان اجمالي اقساط التامين التي تم الاكتتاب بها لهذا العام بلغت حوالي 34 مليون دينار بزيادة بلغت 2 في المئة عن العام الماضي.

واضاف البحر خلال كلمة في الجمعية العادية وغير العادية والتي بلغت نسبة الحضور 92.84 في المئة اليوم ان صافي أرباح التامين التي تم تحقيقها للسنة الحالية بلغت حوالي ثلاثة ملايين دينار مقابل اربعة ملايين دينار في العام الماضي.

واشار الى تعزيز الاحتياطيات الفنية بحوالي مليون دينار للعام الحالي مضيفا ان صافي أرباح الاستثمار التي تم تحقيقها للعام الحالي بلغت 1.25 مليون دينار اضافة الى حجز المزيد من المخصصات الاضافية نتيجة تقييم الاستثمار «معيار 39».

وقال ان صافي الأرباح التي تم تحقيقها للعام الحالي بلغ 4.2 ملايين دينار مقابل 3.9 ملايين دينار للعام الماضي.

وذكر البحر ان الشركة حافظت على قوة ومتانة مركزها المالي حيث بلغت حقوق المساهمين 54.16 مليون دينار مقابل 46.18 مليون دينار في العام الماضي مضيفا ان العائد على حقوق المساهمين بلغ 8.32 في المئة.

ولفت الى أن صافي الأرباح المحققة بعد استقطاع جميع الالتزامات تجاه الآخرين بلغ 4.24 مليون دينار بربحية 22.7 فلسا للسهم مضيفا انه تم اقرار توزيع 20 في المئة كارباح نقدية على المساهمين أي 20 فلسا للسهم.

علي البحر

وقال ان الشركة استفادت من جميع الفرص والمشاريع التنموية المطروحة خلال العام علما بان النمو في حقوق المساهمين والأرباح ناتج عن النمو الذاتي في الأقساط والسيولة العالية لدى الشركة دون اللجوء الى التوسعات عن طريق الاستحواذ أو الاستثمار في شركات زميلة «ميزانيات مجمعة» مضيفا أن نسبة الرفع المالي للشركة هي صفر «انعدام الاقتراض» ما يعزز من ملاءتها.

وبين أن الشركة اتخذت الخطوات اللازمة للسير باتجاه الأمام في تطبيق متطلبات الحوكمة تماشيا مع القرار رقم «25» لسنة 2013 لهيئة أسواق المال.

استقرار سعر صرف الدولار أمام الدينار

استقر سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الكويتي امس عند مستوى 0.281 دينار كما استقر سعر صرف اليورو عند 0.386 دينار مقارنة باسعار صرف يوم امس.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع الى 0.471 دينار فيما استقر سعر صرف الفرنك السويسري عند 0.315 دينار واستقر سعر صرف الين الياباني عند مستوى 0.002 دينار.

واستقرت اسعار العملات الرئيسية اليوم نتيجة عدم توفر بيانات اقتصادية ذات تاثير على هذه الاسعار من الاقتصادات الكبرى حول العالم باستثناء تقرير الانتاج الصناعي الالماني الذي شهد تحسنا بافضل من التوقعات في حين بقي الدولار الامريكي متاثرا بتقرير الوظائف الامريكية الصادر نهاية الاسبوع الماضي.

وينتظر المستثمرون اي اشارات من البنوك المركزية الرئيسية لتحديد توجه استثماراتهم المقبلة في سوق العملات سواء اشارات من جهة اسعار الفائدة او لجهة سياسات التيسير الكمي التي تطبقها هذه البنوك لتحفيز اقتصاداتها ودفعها للنمو.

موافقة «المركزي» لـ «بوبيان» بشراء أو بيع ما لا يتجاوز 10 في المئة من أسهمه

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بان بنك الكويت المركزي وافق بتاريخ 7-4-2014 على بنك بوبيان «بنك بوبيان» بتمديد الموافقة بشراء وبيع مالايتجاوز 10 في المئة من اسهمه المصدرة لمدة ستة اشهر اخرى تبدا من تاريخ انتهاء الموافقة الحالية في 14-4-2014 مع الالتزام بالضوابط والشروط الصادرة عن بنك الكويت المركزي في شان تملك البنوك لاسهمها.